

المجتمع التقدمي

للدكتور قسطنطين زريق

مدير الجامعة السورية وصاحب الرعى القوي

تمة مانسرف المدد للامى



من هنا نشأ الخلل وعدم التوازن في كيان المدنية الحديثة :
عدم التوازن بين الوسائل والغايات ، بين التقدم العلمي والتقدم
الأدبي ، بين السلطة على البيئة والسلطة على النفس . هنا أصل
المال التي تمنى هذه المدنية . هنا منشأ الأزمات الاقتصادية والمزات
السياسية والنزاعات والحروب والأخطار التي تهدد عالمنا الحاضر
بالملاك والدمار

وهذا كله يظهر أنه لتقدم التقدم الصحيح لا بد من مقياس
آخر غير القياسين اللذين ذكرناهما : مقياس أهم وأشد خطورة
وأصعب من سابقيه تحديداً وتعييناً . هو المقياس الخلقى الأدبي :
هو مقدرة المجتمع عامة ، ومقدرة الأفراد الذين يؤلفونه ، على
التغلب على الهوى والطمع والاستئثار ، هو احترامهم لكرامة
الفرد وشخصية الإنسان

هذا التقدم الأدبي يظهر بظواهر عدة : منها توفر الحرية
الحياسية والاجتماعية والفكرية وضمان العدل في القضاء وتساوى
الناس في الفرص وما إلى ذلك من المبادئ التي جاهدت الشعوب
بالتورات حيناً وبالعامل المستمر حيناً آخر لتحقيقها . وكل مرحلة
من مراحل تطور البشرية تتميز بالجهاد في سبيل أحد هذه المبادئ .
أما المبدأ الذي يشغل مرحلتنا الحاضرة ويعلاً أجواء عالمنا دوماً
فهو العدل الاقتصادي والاجتماعي : أى حسن توزيع الوسائل
التي يهبها لنا استثمار العالمية . لم تعد مشكلة البشرية عامة مشكلة
الاستثمار بل مشكلة التوزيع . ولقد أصبح هذا المقياس الأدبي
الذي نتحدث عنه أهم من حيث بقاء البشرية وتقدمها من المقياس
الأول الذي بدأنا به

هذا العدل الاقتصادي والاجتماعي أصبح ، من حيث المبدأ ،

أصراً مثبتاً ، وإن اختلفت الشعوب في مقدار العزم على تحقيقه
وفي اختيار الطريق المؤدية إليه . ولذلك فبنا مقروضا علينا ،
في تقديرنا تقدم مجتمع ما ، أن ننظر في الوسائل الأدبية التي يهبطها
لأفرادها ، ودرجة تساويهم في هذه الوسائل ، وبالتالي في الفرص
المؤدية إلى تقدمهم المادى والعقل والروحى . ولكن هذا المقياس
على أهميته ، لا يصلح أن يؤخذ وحده ؛ بل يجب أن يضم إليه
مقدار الحرية السياسية والفكرية التي يتمتع بها الفرد في المجتمع .
والصراع القائم بين قوى العالم الجبارتين اليوم إنما هو صراع بين
أولوية هذين المبدأين : الحرية الفردية والعدل الاجتماعى . وبقاء
المدنية الحديثة ولزدهارها منوطان بتقدمهما على التوثيق بينهما
والحفاظة على القيم التي ينطوى عليها كل منهما

ولمنا نستطيع أن نجمعهما وسواهما من القياس الأدبية في
مقياس واحد شامل هو : مبلغ احترام الشخصية الإنسانية ، أى
الإقرار بأن لكل مواطن وكل إنسان شخصية لها حرمتها وكرامتها ،
وأن أى افتئات على هذه الشخصية بحرمانها من حق سياسى أو
اقتصادى أو اجتماعى هو إهانة لها ووصمة في جبين المجتمع

نستطيع هنا أن نفصل هذا المبدأ الأساسى نتكلم عن
مختلف الوجوه التي يتمثل بها . فتكلم عن حرية الفرد السياسية
والاجتماعية والفكرية وعن استقلال القضاء وضمان العدل للجميع .
نتكلم عن الفلاح وتحريره من نير المشرية والإقطاعية ، وعن
العامل وضمانه من مساوى الرأسمالية . يمكننا أن نوضح القضية
النسائية ونبين الموانع التي يجب إزالتها من طريق المرأة والفرص
التي يجب أن تفتح أمامها لتلعب دورها الطبيعي في حياة المجتمع .
بوسمنا أن نلح على أهمية التسليم وضرورة نشره وعلى حماية الصحة
العامة وتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية للمواطنين على السواء .
كل قضية من هذه القضايا وأمثالها وجه من وجوه النهضة
والتقدم ، وهى إذا تحققت بمجموعها كونت المجتمع التقدمى المنشود ،
ولكنها كلها تنفأ من أصل واحد ، إن لم يتكروا ويثبت ويتم ،
كان الجهاد في سبيلها جهادا متفردا متلاما . هذا الأصل هو
احترام كرامة المواطن والإنسان وقديسية كيانه ، والعزم الرطيد
على محاربة كل تمد على هذه الكرامة أو أى ظلم لها ، سياسيا
كان أم اقتصاديا أم اجتماعيا أم فكريا ، من خارج المجتمع أو

من داخله

إن المجتمع التقدمي مجتمع منسجم يتساوى فيه المواطنون في القمص ولا يستأثر فيه فرد أو فريق بحكم ولادة أو إرث أو جنس أو أي فارق عرضي آخر لأنهم كلهم متساوون في الجوهر: في مواطنيتهم وفي إنسانيتهم

إلى أي حد تنتشر هذه الفكرة في مجتمع ما؟ إلى أي عمق تنزل في نفوس أفرادها؟ إلى أي مدى يسهون لتحقيقها عن طريق التعليم أو الجهد السيامي أو النشاط الاجتهادي أو العمل الثوري؟ إلى أي حد يعتبر المواطن أو الإنسان وسيلة للاستثمار، أو، بالعكس، غاية في ذاته وشخصية تفرض الاحترام وتستوجب التنمية والإفناء. هذا هو جوهر القياس الأدبي، والقياس الأعم، خاصة في هذه المرحلة الحاضرة من تطور الإنسانية، نظراً للتقدم الذي حصل في ميدان الاستثمار وفي الميدان العلمي والذي يكاد يتقلب تأخراً، بل انحلالاً ودماراً، نظراً للتأخر الواقع في المضمار الأخير

إن هذا المنصر الأخير - المنصر الأدبي - يختلف عن المنصرين السابقين في أن تقدمه ليس حتمياً كما هو الحال فيهما، فقد تحدث نكسات في حياة الشعوب يخف فيها احترام الشخصية الإنسانية والإرادة لتوفير نموها وازدهارها. ولذا تحتاج هذه الشعوب إلى الانتفاضة إلى تاريخها لتتحسس مجدداً تلك الهزات النفسية التي سمت بها فجلمتها تسمى هذه المبادئ وتجاهد في سبيلها. تلك الأدوار في حياتها التي كانت فيها حقا تقدمية.

وهنا نتجلى أمامنا مسألة طالما شغلت المفكرين والمصلحين منا، وهي العلاقة بين النظرة التقدمية وبين التمسك بالكهان التاريخي والبراث القوي. والواقع أنه ليس ثمة تناقض أساسي بين الأمرين إذا ضبطا ونهما فهماً صحيحاً وكانت عند المختلفين حولها الإرادة المكيئة لرؤية الحق والسير على هدهد، فالكيان التاريخي الإيجابي والبراث القوي الباق هما نتيجة لنظرة كانت عند الأسلاف تقدمية. لقد كان العرب في إبان نهضتهم تقدميين، جابوا الآفاق البهدة، وساروا إلى غاياتهم بلا خوف ولا وجل:

انتصموا البلاد فأبحن ونجاراً ورواداً ومصلحين، نظرم بمدود أبداً إلى الأمام، فهبوا دولة شاسعة الأطراف وأنشأوا حكماً خلدته التاريخ. وعندما اتصلوا بالمدنيات الأخرى وتفتحت لهم من خلالها آفاق عقلية واسعة لم يتأخروا عن ارتيادها؛ فانتجوا في ميادين العلم والفلسفة آثاراً ليس هنا مجال تبيان ضخامتها وجلالها. وأهم من هذا وذاك وأبقى ازديادهم للآفاق الروحية، وتطامهم إلى القيم الخلقية والأدبية، وأثر هذا كله في حياتهم العملية وإنتاجهم الحضاري، هذا الانتعاش الميادين الطبيعية والعقلية والروحية هو باعث إبداعهم ومصدر عزمهم ومجدهم. فلما خبت جذوتهم ضاقت آفاقهم ونحلقوا في ميادين الإنتاج فقلبوا على أمرهم. أما تراهم البساق فهو نتيجة تلك الروح التقدمية التي ذكرنا. وإذا ما عدنا اليوم إليه فلنقتبس تلك الروح، فنبدع كما أبدعوا، ونخاف لأنفسنا ذكرنا كما خلفوا

هذا النوع من الاستيحاء التاريخي لا يتعارض والنظرة التقدمية الحاضرة خصوصاً إذا حققت هذه النظرة الشرط التماثل بها، وهو أن نفهم التقدم بعناه الواسع الشامل فلا تقف عند عناصره المادية والعملية فحسب، بل نتناول أيضاً العناصر الأدبية والروحية، تلك العناصر التي قلنا إنها أساسية في تقدير التقدم الصحيح والتي كثيراً ما تهملها أو تقلل من أهميتها التقدمية الحديثة

ينتج من هذا أن المجتمع التقدمي بالمعنى الشامل الصحيح لهذه الكلمة لا يحتاج لأن يقطع صلتك بترائه الباقى مادام هذا التراث هو نفسه نتيجة لنظرة تقدمية وجهود تقدمي. بل بالعكس إن التقدمية الصحيحة والتاريخية الصحيحة نظران وسيلان ثم الواحدة منهما الأخرى وتدعدها وتقويها، وإنما الخلاف والتناقض بين التاريخية المتمسكة بما لم يكن في جوهره تقدماً، والتقدمية الثائرة على الماضي بكامله المستعفة بالقيم الأدبية. وفي كليهما خلل وفساد. ولذا كان لا بد من أن يتنافرا ويتنازعا. أما الحق فن طبيعته أن يتصل بالحق ويتبع ببقايا والانصهار فيه ذكرت ثلاثة مقاييس رئيسية لتقدير تقدم مجتمع ما: سلطة المجتمع على الطبيعة، شذويع الروح العلمية، احترام الشخصية الإنسانية. هذه المقاييس قد تهدر في ظاهرها طامة

عناصر الرغبة والعزم والإرادة . فإذا لحصنا مقاييس التقدم بما يتجلى به المجتمع عن طريق الشخصيات المكونة فيه ، من تحرر وانتظام ، أمكننا أن نقدر التقدمية فيه ببيان ما له من تحفز وهزم وإرادة لا كتاب هذه القيم وإنما . هذا التظلم والتحفز ، هذا العزم والتصميم ، هذه الإرادة الدافعة ، هذه الهيئة النفسية المتجهة نحو القيم الإنسانية العليا التي يانحصرها التحرر والانتظام : هذه هي جوهر التقدمية المنشودة

أرجو أن لا يفهم من قولى هذا أن التقدمية صفة زائدة على التحرر والانتظام وإنما هي نتيجة ملازمة لها . فالشخصية التي حققت هذين المنين المتكاملين هي شخصية تقدمية حتما . وكذلك المجتمع : إذ أن صفته — كما قلنا — هي خلاصة صفة الأفراد الذين يتألف منهم . وبعبارة أخرى أن هذه المبادئ الثلاثة — في الأفراد والمجتمعات — هي واحدة في جوهرها .

فالتحرر إذا تحقق فملا كان هو نفسه انتظاماً فتقدمية

ويستتج من هذا أن الشخصيات الحرة المنتظمة ابست هي نتيجة للتقدم ومقياساً له فحسب بل هي — بمعنى أعم — العامل المؤدى إليه . ولا شك في أنه من الصعب عند تشابك العناصر الاجتماعية وتفاعلها فيما بينها فصل النتائج عن الأسباب فصلا تاماً حاسماً . فكأى من نتيجة كانت بغاها أيضاً سبباً ادواها بحيث يصير تحديد أية من هاتين الصفتين تغلب عليها . وهذا هو أصل الخلاف الذى ما زال قائماً بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع ومعلمى التاريخ ، والذى نجد صداه الصاخب عندنا في نظريات الباحثين وجهود الماملين

ولما كان لا بد لكل باحث في هذا الموضوع من أن يبدي رأيه الصريح في هذه القضية الأساسية ، لأن منه تنفرع آراؤه في القضايا الاجتماعية عامة ، فوفقى الخاص هو أن العوامل الشخصية الإنسانية هي العوامل الأصلية وما سواها هو إما عامل مساعد لها أو نتيجة عنها . لقد تكلمنا مثلاً عن الآلة كسبب من أسباب التقدم لفعالها في استغلال الطبيعة وضبط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الآلة هي نتيجة عمل العقل التحرر المنتظم . نعم إنها تساعد في إزالة الرانغ وتخطيم الحواجز

بسيطة لكنها ، فيما أرى ، المقاييس الأصلية التي يفرع عنها كل مقياس آخر . ولا نحققنا بساطتها فالحق في جوهره في غاية البساطة هذه المقاييس الثلاثة تتحد في النهاية في مقياس واحد شامل هو : الحرية . فاستثمار الطبيعة مؤداه تحرر المجتمع من سيطرة المحيط الخارجى وبالتالى من الفقر والمرض . والتقدم العلمى جوهره تحرر المجتمع من الوم والجهل . والتقدم الأدبى لا يتم إلا بالتحرر من الخوف والذل عند بعض طبقات المجتمع ومن الهوى والطمع عند الطبقات الأخرى . ولما قلنا المقاييس الشامل لتقدم مجتمع ما هو مقدار ما يوفر لأفراده من حرية : حرية من المحيط الطبيعى ومن المحيط البشرى : الخارجى والداخلى . ومن الأمراض الداخلية : الوم والجهل والهوى . والتقدم إنما يكون صحيحاً إذا تناول هذه الوجوه كلها لأن أى خال أو أى فقدان للتوازن بينها مدعاة للاضطراب ومجلبة للتدهور كما هو حال حالنا اليوم

على أن الحرية لا تكون حقيقة ولا تؤدى مفهوماً مالم يصحبها عنصر متم لها هو : الانتظام . فالجهود العلمى ، سواء أكان عملياً تطبيقياً كاستثمار الطبيعة أو نظرياً مجرداً كإكتشاف للحقيقة ، هو في الواقع انتظامى . ذلك أن السلم ، كما ذكرنا ، بناء متسلسل في نتائجه وأسلوبه . وكذلك التقدم الأدبى : أنه يصدر عن انتظام النفس بضبط الأهواء والشهوات

ولما كان هذان المنين المتكاملان : الحرية والانتظام — شأن كل صفة عقلية أو نفسية — لا يقرمان إلا في شخصية إنسانية، فإن المقياس الأخير للمجتمع التقدمى هو مقدار ما يتوفر فيه من شخصيات حرة منتظمة ، شخصيات قد تحررت من محيطها ومن نفسها وانتظمت قواها ومواهبها فكان في انتظامها هذا كمال حريتها

لقد ددنا في حديثنا لفظتى : التقدم ، والتقدمية . ولعلنا لم نميزها تميزاً كافياً . فالتقدم شئ موضوعى يقاس بالمقاييس العامة التي ذكرناها ، وبمقاييس أخرى تفصيلية متفرعة عنها . أما التقدمية فهي صفة داخلية في المجتمع تدفعه إلى الصمى إلى التقدم وإلى تحقيق المانى التي تتضمنها هذه المقاييس . وهي تطوى على

الكبرى ، مهمتها الأصيلة ، هي تكوير الشخصيات التي
وصفنا ؛ تلك الشخصيات التي يؤمن بها الجامعي بأنها العامل
الأم في التقدم والارتقاء

هذا كان لب الجامعات في التاريخ وهذا قلها في نهضات
الأم ؛ فإليه يجب أن نوجه جهودنا في جامعاتنا الوطنية
من هذا السبيل - ومنه وحده - تبرر الجامعة
وجودها في الوطن . من هذا السبيل تمام مساهمة أصيلة في
تكوين المجتمع العربي المستنير إكانياته ، التفاضل على جوهر العلم
التملق بالقيم الأدبية والروحية ، الصائن كرامة المواطن والانسان ،
المجتمع العربي التحرر ، المنتظم ، المجتمع العربي التقدمي الجامع
بتقدميته هذه الماني كلها

فلسطين زرين

القائمة في وجه تحرر العقل فهي من هذا القبيل عامل مساعد .
ولكن العامل الأصيل هو العقل الانساني ذاته بل الشخصية
الانسانية المكتملة بتحررها فانتظامها فتقدميتها

وفي نظري أن ما يحرزه مجتمعنا العربي من تقدم متوقف
- في الدرجة الأولى - على ما ينشأ ويعمل فيه من شخصيات
متحررة منتظمة تقدمية في ذاتها . ولا يجب في هذا ا فقاقد
النس لا يعليه . هبتا ننظر إشاعة الحرية ممن لم يتحرر في ذاته
أولا . هبتا نطلع إلى من لم ينتظم عقله وتنسجم قوى نفسه
لأن يكون باعث انسجام وانتظام في المجتمع . هبتا نرجو ممن
يخشى الضامرة وانتظام آفاق العمل والعقل والروح أن يدفع
مجتمعه إلى الأمام

ولذا كان أخطر واجب علينا وأجزم هبه ملق على طاقنا
تكوين هذه الشخصيات التي تصبح في المجتمع مبعث قوة وحيوة
واندفاع . ولا نكران أن للقوة والحيوة والاندفاع مصادرها
الأخرى ، ولكن هنا - في الشخصيات الحية الفاعلة ، المتحررة
المهجرة ، المنتظمة الفاعلة - المصدر الأول والمبعث الرئيسي

وفي الواقع أن هذا الاعتقاد هو أساس إيماننا بأولية التمام
والجامعي منه بصفة خاصة ؛ فإعسا بذلك ننشد مداواة العلة في
جذورها وتهيئة العامل الرئيسي للاتبعات والتقدم . وعلى هذا
الشكل يجب أن تفهم مهمة الجامعة الأصيلة . إن للجامعة مهيات
عدة على درجات متصاعدة من المظورة والجلال . عليها تدريب
شباب الأمة وإعدادهم المهين الحرة . وليس من يستغف بهذه
المهمة خصوصا في مجتمع كمجتمعنا يحتاج إلى إنشاء شامل وإلى
طاملين أكفاء في شتى نواحي الإنتاج ؛ في استثمار الطبيعة ، في
ضمان الصحة ، في نشر التعليم . وقد بينا أثر هذه الأعمال كلها
في تقدم المجتمع والضرورة الملحة لتدعيم تعليمنا القوي وتوسيمه .
والجامعة فوق هذا مهمة المحافظة على التراث العلمي الإيجابي
ودرسه بالبحث والتحرى ونقله إلى الأجيال الصاعدة . وهذا
أيضا تسام في التقدم كعامية للمم وخادمة للعقل . لكن مهمتها

دفاع عن البلاغة

للأستاذ أحمد حسن الزيات بك

كتاب يمرض قضية البلاغة العربية أجمل
معرض ويدافع عنها أبلغ دفاع فيذكر أسباب
التنكر للبلاغة ، والملاقة بين الطبع والصنعة ،
وحد البلاغة ، وآلة البلاغة . . . الخ .

من فصوله المتكثرة : التوق ، والألحوب ،
والذهب الكتابي الماصر وزعماءه وأتباعه ، ودعاة
العامية ، ودعاة الرمزية ، وموقف البلاغة من
هؤلاء وأولئك . . . الخ

يقع في ١٩٤ صفحة وثمنه خمسة عشر قرشا
عنا آجرة البريد